المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات

مصر بعد "رابعة العدويّة":

احتجاجات مستمرّة ومرحلة انتقاليّة إلى أجلٍ غير مُسمّى

هاني عوّاد | نوفمبر ٢٠١٣

مصر بعد "رابعة العدويّة": احتجاجات مستمرّة ومرحلة انتقاليّة إلى أجلٍ غير مُسمّى

سلسلة: تحليل سياسات

هاني عوّاد | نوفمبر ٢٠١٣

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦

الدفنة

ص. ب: ١٠٢٧٧

الدّوحة، قطر

هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

المشهد الميدانيّ بعد "رابعة": التظاهرات الصغيرة بدلًا من المليونيّات ٢

المشهد السياسي: مرحلة انتقاليّة إلى أجلٍ غير مسمّى ٧

عن إمكانيّة ولادة نظام سياسي جديد: الملامح والتحديّات ١٢

خاتمة ١٥

مقدمة

بإعلان وزير الدفاع المصريّ عبد الفتّاح السيسي في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ عزل أوّل رئيس مصريّ منتخب، دخلت مصر مرحلةً جديدة تتسّم بقدرٍ كبيرٍ من عدم الوضوح. وفي حين رجّحت التخمينات الأولى بعد الانقلاب العسكريّ عودة النظام القديم بأركانه وممارساته السابقة، فإنّ الصورة الحالية تكشف أنّه لا أحد من القوى السياسيّة المصريّة يملك تصورًا واضحًا عن شكل النظام السياسيّ الجديد، كما أنّ خريطة التحالفات التي من المفترض أن تحكم المسار السياسيّ لم تتضّح معالمها بعد. والواضح – حتى الآن – هو تثبيت إمساك العسكر والأمن بمفاصل الدولة، وأنّ ثمة محاولات سياسيّة وأمنيّة لتصفية منجزات ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى وجود النزعات السلطوّية والشعبويّة السائدة.

يبدو في الإعلام حاليًا أنَّ ثمة معسكرين سياسيين كبيرين؛ الأوّل يضمّ القوى الإسلاميّة التي جرت محاصرتها بعد انقلاب ٣ تموز/ يوليو، والتي تناضل بشكلٍ شبه يوميّ تحت شعارات رفض الانقلاب العسكريّ وإعادة الاعتبار للأوضاع التي كانت قائمة قبل الانقلاب. يقابله معسكر آخر أقصى الإسلاميين وعطّل المسار الديمقراطي ودخل في مرحلةٍ من الانتظار لما هو آتٍ، معوّلًا على الجيش؛ وهو السلطة الحقيقية التي تدير البلاد. وغيّب هذا الاستقطاب ما كان يُسمّى سابقًا بـ "التيّار الثالث"[١].

ومع ذلك، يبقى التوصيف السابق مغرقًا بالعموميّة، وبخاصة في ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم اليوم، فمجمل السلوكيّات والتصريحات الصادرة عن القوى السياسيّة التي أيّدت الانقلاب العسكريّ تكشف بأنّ الجيش وبعد مرور أكثر من أربعة أشهر على استيلائه على السلطة السياسية لم يبادر بعد إلى التقرّب من قوى سياسيّة بعينها، وهو سلوك لا يُفهم منه سوى الحرص على اتخاذ مسافة من القوى السياسيّة التي طالبته بأن يكون

---

[١] حول القوى التي كان يُعوّل عليها بأنّها تمثل تيّارًا ثالثًا؛ انظر: وحدة تحليل السياسات، "الأزمة المصريّة: مخاض الديمقراطيّة العسير"، **تحليل سياسات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٢ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢:

http://www.dohainstitute.org/release/d3dd3f60-63ae-4bd3-9771-7664499bf769

طرفًا في العمليّة السياسيّة. وعلى الرغم من أنّ هذه القوى شجّعت الجيش على تصفية خصومها السياسيين، فإنَّ الجيش لا يشركها في عمليّة صنع القرار، واكتفى عمليًا باستخدامها، أو استخدام تحريضها المتواصل على حكم الرئيس محمد مرسي، لخلق الأجواء المواتية للانقلاب.

تحاول هذه الورقة متابعة الوضع المصري وفهمه وتحليله؛ إذ تتابع في قسمها الأوّل تطوّرات المشهد الميدانيّ بعد فضّ اعتصاميّ رابعة العدويّة وميدان النهضة، وتحلل في قسمها الثاني تطوّرات المشهد السياسيّ، لتخلص إلى محاولة توضيح بعض ملامح النظام المصريّ الجديد وتحالفاته الآنيّة.

المشهد الميدانيّ بعد "رابعة": التظاهرات الصغيرة بدلًا من المليونيّات

يعتبر تاريخ ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ في مصر نقطةً مفصليّةً في المشهد السياسيّ والاجتماعيّ المصريّ على جميع المستويات. ومع أنَّ الشواهد آنذاك دلّت على أنّ قرار عزل الرئيس محمد مرسي قد دُرس من قبل الجيش والقوى الأمنيّة التي دبّرت الانقلاب على مدى شهور، فإنّ الواضح اليوم أنّه لم يجرِ إعداد خطّة لمرحلة ما بعد الوصول إلى الحكم، أو حتى التفكير بكيفية احتواء نتائج الانقلاب التي تخطت بأشواط واسعة ما توقّعه المنقلبون على المسار الديمقراطيّ. ومن ثم، يمكن القول بأنّ سياسة السلطة الجديدة، ومركزها العسكر، تعتمد سياسة إدارة الأزمة وردّ الفعل؛ وهي سياسة نتجت أساسًا من تقديرات خاطئةٍ لمدى قدرة جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها على مواجهة محاولة استئصالها.

لقد كانت ساعة الانقلاب على رئيس الجمهوريّة بمنزلة زلزالٍ أصاب النظام السياسيّ، وبدا من الواضح في الستين يومًا الأولى بعد الانقلاب أنَّ الخيار الأمنيّ هو الحلّ الوحيد لاحتواء ردّة فعل جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها. وبهذا تجاهلت سلطة الانقلاب جميع الدعوات الداخليّة والخارجية التي نادت بالحوار حلًا للأزمة[٢]، واستخدمت الرصاص الحيّ الذي شهد ذروته في فضِّ اعتصاميّ رابعة العدوية وميدان النهضة في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣، والذي خلّف آلافًا من القتلى والجرحى وكاد أن يدفع البلاد إلى ما

---

[٢] كان آخرها المبادرة التي أطلقها التحالف الوطني لدعم الشرعيّة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، والتي تشترط للحوار "وقف الاعتقالات والتلفيقات الأمنية والإفراج عن المعتقلين بعد ٣٠ حزيران/ يونيو الماضي وعودة بث القنوات الفضائية المغلقة".

يشبه الحرب الأهليّة[٣]. كما أنَّها قررت أن تسير في نهجِ الإقصاء بلا رجعة عبر خطواتٍ ليس أوّلها قرار حلّ جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها المنقولة وغير المنقولة، ولا هو آخرها. ولذلك تجلت طبيعة الانقلاب بوصفه انقلابًا على المسار الديمقراطي بسرعة فائقة.

ويبدو أنّ تقدير سلطة الانقلاب آنذاك كان يقوم على إمكانية القضاء على ردّ الفعل من خلال شلّ التنظيم الإخوانيّ عن طريق اعتقال قياداته العليا والوسطى. وبالطبع، فإنّ الأجهزة الأمنيّة لم تكن تنقصها الخبرة ولا معرفة هرميّة الجماعة وهيكليّة اتخاذ القرار داخلها التي كانت شغلها الشاغل على مدار عقود. كما جاءت ثورة ٢٥ يناير لتساهم في كشف الجماعة على المجال العام ولتعلن ما كان مخفيًّا وسريًّا فيها؛ وذلك بعد أن خرجت كلّ القيادات الوسطى والميدانيّة إلى العمل العامّ في الانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة.

لا يمكن الاستهانة بالنهج الأمنيّ متمثّلًا باستخدام القوّة المميتة والاعتقال والتصاعد المتسارع في الممارسات الأمنيّة بتعذيب المواطنين وضربهم في العلن وفي السجون وقمع حرية التعبير بما يتجاوز نهج عهد الرئيس السابق حسني مبارك، وهي سمة النظام الظاهرة. ويصعب التقدير إذا كان اعتقال القيادات الإخوانيّة وقادة شُعب التنظيم قد نجح بشلّ موارده الماليّة وقدراته التنظيميّة، ولكنه ينعكس حاليًا في عدم القدرة على تنظيم الاعتصامات التي كان آخرها اعتصاميّ رابعة وميدان النهضة. فالاعتصامات – كما هو معروف – لا تصمد إلا بتوافر موارد ماديّة لتغطيّة تكاليف المبيت والطعام والمستشفيات الميدانيّة بالإضافة إلى جهد ميداني "شبه مسلّح" لحماية المعتصمين من بطش قوّات الأمن وبلطجيّتها؛ وهو ما لا يستطيع توفيره إلا التنظيمات الحديدية مثل تنظيم الإخوان المسلمين. ولكن لا يجوز التسرّع في الاستنتاج بأنَّ قمع التجمّعات السلميّة بقوّة السلاح هو رادعٌ عن تنظيمها.

لقد أصرّت سلطة الانقلاب على إنهاء ظاهرة الاعتصامات مهما كانت التكلفة؛ وذلك لأسبابٍ عديدة أبرزها قلقها من إعادة إنتاج مشهدٍ ثوريٍّ جديد خاصّةً بعد أن وصلت أعداد المعتصمين عقب شهر رمضان إلى مئات الآلاف. ومنذ ذلك الوقت انتهت ظاهرة الاعتصامات، وركّزت قوّات الأمن على قمع التظاهرات التي

[٣] لقد حصر موقع "ويكي ثورة" خلال شهرٍ واحد من أحداث فض الاعتصامين وتوابعهما أكثر من ٢٩٥ واقعة اشتباك؛ تنوعت ما بين اشتباكات أهلية واشتباكات مع الأمن والجيش وهجمات مسلحة على المنشآت وفض اعتصام بالقوة واشتباكات طائفية واغتيال وقتل خارج إطار القانون. وقد أخذت هذه الأحداث طابعًا جهويًا أو عشائريًا أو دينيًا متشددًا. لمراجعة التوثيق الذي قام به هذا الموقع، انظر:

http://wikithawra.wordpress.com/

نتجت من فضّ الاعتصامين مستخدمة الرصاص الحيّ وسياسة الاعتقال العشوائيّ وتقديم المتهمين إلى محاكم عسكريّة تبرّرها إعادة إعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجوّل، مستغلّة الشعبيّة العالية للجيش المصريّ وشيوع مناخٍ شعبويٍّ معادٍ للرأي الآخر عمومًا وللإخوان المسلمين خصوصًا في الحواضر المدينيّة.

أما بالنسبة إلى الاحتجاجات اليوميّة في الأرياف، فقد اكتفت سلطة الانقلاب بقطع طرق المواصلات (خطوط القطارات تحديدًا) لمنع انتقال الاحتجاج إلى المدن المركزيّة. وعلى الرغم من التكلفة الاقتصاديّة العاليّة الناجمة عن تعطيل طرق النقل، فإنّ هذا الإجراء بنظر العقيدة الأمنيّة للنظام المصريّ كان ضروريًا. ولعله من غير المعروف لكثير من الناس أنّ بعض محافظات الصعيد تعيش الآن بلا شرطة ولا قوّات أمنيّة بسبب "العصيان الأهلي" هناك. ولكنَّ ذلك بنظر العقيدة الأمنيّة ليس مهمًّا؛ إذ لا جدوى من التظاهر ولا خطر فيه ما لم ينتقل إلى المدن المركزيّة. وكما هو معروف، فإنّ إستراتيجيّة النظام الأمني التقليديّة منذ الثمانينيات من القرن الماضي تقوم على تهدئة المراكز المدينيّة ثم الانتقال لاحقًا إلى معالجة الهوامش[٤].

ولكن ما غفلت عنه سلطة الانقلاب – كما هو واضح – هو أنّ انفتاح المجال العام أمام ملايين المصريين للمشاركة السياسيّة التي تتضمن الخروج إلى الشوارع والميادين والتصويت في خمسة استحقاقات انتخابيّة، والحريّة في إبداء الرأي والتظاهر والاعتصام والتحشيد الشعبي والإعلامي، والتي مارسها المصريون خلال عامين متتاليين أعقبت الثورة، لا يمكن اختصارها بتنظيماتٍ أو أحزاب سياسيّة؛ فقد تعلّم ملايين المصريين الاحتجاج والتظاهر من دون الحاجة للأحزاب السياسيّة. وبالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين، فقد عقدت تحالفاتٍ كبيرةٍ وصغيرة مع آلاف الوحدات الاجتماعية المنتشرة على كامل التراب المصري التي شكّلت حاضنتها الشعبيّة الأوسع، بحيث أصبح أعضاء التنظيم المقدّرين بمئات الآلاف يمثلون الجسم الوسيط ما بين قيادة التنظيم والحاضنة الشعبيّة، ولا سيما في الأرياف[٥].

[٤] وحدة تحليل السياسات، "هل تعيد الاحتجاجات المناوئة للانقلاب النظر في الخريطة الانتقاليّة في مصر؟"، **تقدير موقف**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، انظر:

http://www.dohainstitute.org/release/315ca619-068e-49ac-9f01-1c3b6b3c5110

[٥] بشأن تحوّل القاعدة الجماهيريّة للإخوان المسلمين إلى الأرياف، راجع: حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٢)، ص ٧١-٩٤.

وتتعرّض هذه الحاضنة للتمدد أو التقلّص بحسب الأداء التنظيمي وبحسب الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وقد تمددت في الشهور الأولى من انتخاب محمد مرسي بعدما استطاع تحييد المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي عن الواجهة، ولكنّها عادت وتقلّصت بعد إقرار الدستور الجديد وبعد الهجوم الإعلاميّ والسياسيّ الشامل والمنظّم ضدّ الرئيس والجماعة التي ينتمي إليها. وبشكل عام، لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال إغفال الدور الذي تؤديه الحاضنة الشعبيّة، وهو غير محكومٍ بحدود الحزب أو التنظيم، كما أنّها – أي البيئة الاجتماعيّة – لا تنقصها لا الخبرة ولا المعرفة بتنظيم الاحتجاج الذي لم يعد حِكرًا على الكوادر الحزبيّة المدرّبة كما كان الشأن قبل الثورة.

لذلك، وبعد مرور أكثر من ستين يومًا على الانقلاب، انتهى تقريبًا عهد ما كان يُعرف بالـ "المليونيّات"، التي تحتاج إلى جهدٍ عالٍ في التنظيم والإعداد، والتي تقوم به أساسًا العناصر الحزبيّة التي تمّ قمعها من قبل الجيش والقوى الأمنيّة. وقد كانت آخر تجربة هي ما حدث في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، عندما أعلن التحالف الوطنيّ لدعم الشرعيّة عن تنظيم مليونيّة تعتصم في ميدان التحرير، ولكنّه لم ينجح في تنظيمها لأن الأمن قمع التحرك بقسوة مما نتج منه أكثر من خمسين قتيلًا.

يمكن القول بأنَّ الاحتجاجات التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين نجحت بالانتقال من مستوى التظاهرات العشوائيّة التي تقودها العاطفة، إلى مستوى آخر وهو أنّ التظاهرات أصبح لها "عقل"؛ أي تكتيكات هادفة إلى خلق مناخٍ احتجاجيّ متوسّع باستمرار. ونستطيع تصنيف أنواع الاحتجاجات التي يقوم بها مناهضو الانقلاب كالآتي:

١. تظاهرات متوسطة الحجم في أيام الجمعة بعد الصلاة: تتميّز هذه التظاهرات بأنّها سهلة التنظيم؛ إذ ينطلق آلاف المتظاهرين من المساجد ويجوبون شوارع المدن المصريّة المختلفة. وتنبع أهميّة هذه التظاهرات من قدرتها على الحفاظ على استمراريّة الاحتجاجات ونقلها من أسبوعٍ إلى أسبوع، كما أنّها قابلة للاستثمار إعلاميًا. وعلى الرغم من بقاء كثير من التظاهرات إلى ساعات الليل، لكنّ فاعليتها تبقى محدودة لأنّه في يوم الجمعة تكون أغلب المؤسسات الرسمية في عطلة، كما أنّ الشعارات الدينيّة تطغى على الهتافات مما يؤدي إلى عجزها عن إنتاج خطاب يجمع تعددية المجتمع المصري. وفي الأسابيع الأخيرة تساهلت قوّات الأمن – نسبيًا – مع هذه التظاهرات التي قد يؤدي فضّها بالقوّة إلى كلفة بشريّة عاليّة.

٢. التظاهرات شبه اليوميّة: وهي تظاهرات ذات طابع تعبويّ، يقوم بها أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين بشكلٍ مفاجئ لقوى الأمن، وذلك في مناطق مختلفة في ضواحي مدينة القاهرة خصوصًا، ووظيفتها – كما يبدو – إيصال الشرارة الاحتجاجيّة إلى مناطق جديدة، وقد برزت رابطة "شباب ضدّ الانقلاب" عنوانًا إعلاميًا يعلن عن هذه الاحتجاجات ويقوم بتنظيمها. وفي الآونة الأخيرة، حكمت محكمة الجنايات في مدينة الإسكندريّة على عددٍ من الطالبات أحكامًا قاسية، وصلت إلى أحد عشر عامًا.

٣. التظاهرات الطلّابيّة: كما هو معروف كان طلبة الجامعات من أهم روافد الحركة الاحتجاجيّة في ثورة ٢٥ يناير وما قبلها، وقد أدى التضييق على التظاهرات بعد الانقلاب العسكريّ إلى عودة الطلبة إلى داخل أسوار الجامعات للاحتجاج هناك. وعلى الرغم من الإجراءات المشددة التي تتخذها إدارة الجامعات، فإنّ تشكيل روابط طلّابيّة مثل "طلاب ضدّ الانقلاب"، ساهم في إشعال أغلب الجامعات الحكوميّة المصريّة. ابتدأت التظاهرات الطلّابية بعد أن قرّر وزير العدل إعطاء حق الضبطيّة القضائيّة للأمن الجامعي، وهو ما أدى إلى تظاهرات لم يخمدها سوى تراجع الحكومة عن القرار. ثمَّ عادت التظاهرات لتشتعل بعد شيوع أنباء عن إعداد قانون للتظاهر تنوي الحكومة إقراره. ومنذ ذلك الحين، أضحت الجامعات المصريّة تشكّل مركزًا من مراكز الاحتجاج ضدّ الانقلاب؛ إذ يأخذ الاحتجاج هناك الشكل الاحتفالي المعروف من تظاهرات "الألتراس". وقد نقلت وسائل الإعلام مؤخّرًا مدى كثافة هذه التظاهرات، وبخاصة في جامعة الأزهر التي شهدت تظاهراتها قمعًا قاسيًا خلّف عشرات القتلى والجرحى، بالإضافة إلى الحكم على ١٢ طالبًا بالسجن مدة ١٧ عامًا، وهي أحكام قاسية ذات طابع ردعي وتأديبي[٦].

٤. تظاهرات في مناسباتٍ بعينها: وهي تظاهرات يعلن عنها التحالف الوطنيّ لدعم الشرعيّة ضدَّ خطوات سياسيّة تتخذها الحكومة أو السلطات الحاكمة، مثل تشكيل الجمعية التأسيسيّة لكتابة الدستور وغيرها. وقد أعاد التحالف الوطني لدعم الشرعيّة النظر في الدعوة الأسبوعيّة المتكررة لمليونيّات سرعان ما يجري قمعها وتفريقها بتكاليف بشريّة كبيرة، وأصبح بدلًا من ذلك يدعو إلى تظاهرات كبيرة لمناسباتٍ

[٦] تقع جامعة الأزهر في موقعٍ حيويّ جدًا، فهي قريبة من مدينة نصر، وكذلك منطقة رابعة العدويّة، كما أنَّ أغلب طلابها ذوو هوى إسلاميّ، وهو ما يفسّر رغبة السلطات في قمع تظاهراتها بشكلٍ دمويّ.

بعينها مثل محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي؛ إذ تجمّع مئات الآلاف أمام المحكمة الدستوريّة ما دفع القضاء إلى تأجيل المحاكمة إلى بداية العام المقبل.

يمكن القول – بشكلٍ عام – إنّ السمة العامة للاحتجاجات التي ينظمها مناهضو الانقلاب وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين هي تجنّبها قدر الإمكان الصدام مع قوى الأمن أو الاقتراب من مؤسسات الدولة. وهذا عكس ما كانت عليه تلك الاحتجاجات عقب الانقلاب مباشرة؛ إذ حاصر متظاهرو الإخوان المسلمين آنذاك مقارّ المحافظات والوزارات وحاولوا منع المسؤولين الجدد من دخول مقاره. كما تتميّز أيضًا بالكثافة في معاقل تقليديّة للإسلاميين مثل الأرياف وبعض المدن وضواحيها.

نجحت التظاهرات بهيئتها الجديدة الواسعة الانتشار باستقطاب شرائح جديدة، وبخاصة بعد أن أدت مجزرة فضّ اعتصاميّ رابعة العدوية وميدان النهضة إلى استثارة الرأي العام المصريّ، وبعد قمع الأمن المصري لهم وسقوط ضحايا استطاعت عدسات الكاميرات المحمولة توثيقها عبر الإنترنت. كما ساهم تصاعد قدرة مناصري التحالف الوطني لدعم الشرعية على إنتاج شعارات إبداعيّة تستهدف جميع شرائح المجتمع المصريّ (مثل إشارة رابعة العدوية التي جرى تعميمها كرمز وتحولت إلى "لوغو" احتجاجيّ).

ومع أنَّ الاحتجاجات الميدانيّة مرشّحة لاستقطاب المزيد من الشرائح، فإنّ المناخ الشعبي ما زال يميل إلى دعم الجيش والحكومة الجديدة في ظلّ المطالبة المستمرّة بالاستقرار والخشيّة من تردّي الأوضاع الاقتصاديّة. ولكنَّ هذا المناخ كما سيتبيّن في القسم التالي لن يمسَّ جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءها فحسب، ولكنه يمكن أن يمسَّ أيضًا خصومهم الذين أيّدوا الانقلاب العسكريّ.

المشهد السياسي: مرحلة انتقاليّة إلى أجلٍ غير مسمّى

على الرغم من أنّ العناوين الشبابيّة التي تصدّرت التظاهرات الحاشدة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ (وأبرزها حركة تمرّد) كانت قد طالبت بانتخاباتٍ رئاسيةٍ مبكرة في مدةٍ أقصاها ستة أشهر، وهو ما شاع أيضًا في وسائل الإعلام عشيّة الانقلاب، فإنّ البيان الذي تلاه وزير الدفاع عبد الفتّاح السيسي وحدد فيه

ما سُمّيَ بخارطة المستقبل، ثم نُشر في الجريدة الرسمية، لم يتّضمن مدّةً محددةً تلزم السلطة الجديدة إنهاء المرحلة الانتقاليّة، وهو ما يفتح الباب أمام استمرارها لأجلٍ غير مسمّى.

كان من المفترض أن تكون المرحلة الزمنيّة التي أشارت إليها خارطة المستقبل والتي أُعلن عنها في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ بمنزلة تمهيد للعودة إلى المسار الديمقراطيّ؛ إذ نصّ أحد بنودها على "مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية"، وعلى "تشكيل لجنة تضم كل الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً". ولكنّ هذه البنود لم تُحترم عمليًا؛ فبعد مرور ما يناهز خمسة أشهر على الانقلاب، لم يصدر ما يفيد باجتماع قضاة المحكمة الدستوريّة، كما أنّ "لجنة الخمسين"، والتي من المفترض أن تقوم بتعديل الدستور خلال ستين يومًا من أوّل اجتماعٍ لها عُقد في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، لم تقم بطرح مسودّة الدستور النهائي، مبررةً ذلك على لسان المتحدث الرسمي باسمها بأنَّ الإعلان الدستوري يحدد مدة عمل الجمعية بستين يوم عملٍ وليس بشهرين، وهو ما لا يتضمن أيام العطل الرسميّة، مما مدد عمل اللجنة فترة إضافية.

ووسط غموضٍ لفّ مداولات لجنة الخمسين التي لم تبثّها وسائل الإعلام، على خلاف لجنة إعداد دستور عام ٢٠١٢، صدرت النسخة الأوليّة من الدستور الجديد المعدّل. وبدت نصوص هذا الدستور وكأنّها "حفلة" يجري من خلالها توزيع الضمانات المؤصَّلة دستوريًا على مؤسسات الدولة العميقة؛ فالمؤسسة العسكريّة مستقلّة بحدّ ذاتها ولا رقيب عليها من السلطات الأخرى، والأجهزة الأمنية تتبع "المجلس الأعلى للشرطة" الذي لا يخضع لرئيس الجمهوريّة، وكذا الأمر مع مؤسسة القضاء والإدارات المحليّة. يعني ذلك أنّ الاتجاه يذهب إلى تحويل مؤسسات الدولة إلى ما يشبه الكانتونات السياديّة التي يصعب إجراء تغييراتٍ فيها عبر العمليّة الديمقراطيّة، وهو ما يفرّغ العودة إلى الانتخابات من أي محتوى، أو يصبح المسار الديمقراطيّ (إذا عاد) شكليًا[٧].

---

٧ ينبغي التنبه إلى أنَّ هذه النزعة كانت موجودة أيضًا في دستور عام ٢٠١٢ المعطّل، ولاحظت دراسة سابقة أنَّ "قوى الإسلام السياسيّ، ذات الأغلبيّة المسيطرة في تشكيل الجمعيّة التأسيسيّة لوضع مشروع الدستور، تسعى إلى إرضاء جميع مؤسسات الدولة [باستثناء المؤسسة الأمنيّة] بنصوص تضمن لها الاستقلال عن باقي مؤسسات الدولة وعن الدولة ذاتها". انظر: فتوح الشاذلي، "المستجدات القضائيّة في مصر (٢٠١٢)"، المفكّرة القانونيّة، (كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٢): http://goo.gl/vPPmwG

وثمة أسباب عدة تقف خلف تمديد المرحلة الانتقاليّة، منها: عدم استقرار الوضع الميداني، وصعوبة الذهاب إلى انتخابات جديدة، ما لم تُضمن تداعيات موقف جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، فبإمكان الحركة الاحتجاجيّة إذا استمرّت أن تمنع أي استحقاق انتخابي قادم. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ تخطّي المرحلة الانتقاليّة لا يمكن أن يحظى بقبول وزير الدفاع وضبّاط المجلس العسكريّ ما لم تُحفظ امتيازات المؤسسة العسكريّة التي نصّ عليها دستور عام ٢٠١٢، ومن دون تحصين موقع وزير الدفاع من أي محاسبة مستقبليّة، وهو ما أوضحه أحد التسجيلات الصوتيّة التي سرّبتها شبكة "رصد"، والذي يطالب فيه السيسي بتحصين موقعه مقابل عدم ترشّحه لمنصب الرئاسة[٨].

ومع ذلك، فإنَّ أي مراقب يعلم بأنّ هذه الأمور ذات طابعٍ شكليّ، فالعسكر اليوم هم المتحكّمون بالمؤسسة السياسيّة المصرية، ويسيطرون على مفاصل الدولة العميقة بما فيها المؤسسة الأمنيّة. وهو الأمر الذي لم يحدث حتى في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك الذي حرص على استقلاليّة وزارة الداخليّة وولائها له.

ومع أنَّ تمديد المرحلة الانتقاليّة يبدو بأنّه يصبّ في مصلحة المؤسسة العسكريّة المتغوّلة على مفاصل الدولة، فإنَّ استمرارها يهدد بتأزم الوضع خاصّةً مع استمرار الفعاليات المناهضة للانقلاب، ومع عدم اعتراف العديد من دول العالم والهيئات والمنّظمات الدوليّة بنظام الحكم الجديد الذي أطاح المسار الديمقراطيّ. ومن غير الواضح إلى متى ستستمر دول الخليج (السعوديّة والإمارات والكويت) في منح غطاء دولي ومالي للنظام الحالي.

هكذا يتضّح أنَّ السمة العامّة للمشهد السياسيّ اليوم هي الغموض بشأن المستقبل. ويبدو أنّ القوى السياسيّة التي دعمت تحرّكات الجيش تنتظر قرار وزير الدفاع المصريّ بالترشّح لمنصب الرئاسة من عدمه. وحتى ذلك الحين، فهي ليست مستعدّة للمغامرة بعلاقتها مع الجيش مع شيوع مناخٍ "يقدّس" العسكر ويرمي كلّ من يعارضه بتهمة الإرهاب أو التخابر مع جهاتٍ أجنبيّة أو حتى الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين؛ فالجرائم تُفصّل سياسيًا، وتتبنى الجوقة الإعلاميّة المؤيدة للعسكر عمليّة قلب القيم وتحويل ما كان شأنًا عاديًا في الماضي إلى جريمة.

---

[٨] لسماع التسجيل الصوتي، راجع: http://leaks.rassd.com/sound1.htm

وفي هذا السياق، ما زالت تجربة حزب الدستور ماثلة في الأذهان، فبعد استقالة رئيسه محمد البرادعي من منصبه كنائب للرئيس المؤقت للشؤون الخارجيّة احتجاجًا على فضِّ اعتصاميّ رابعة العدويّة وميدان النهضة بالقوّة، لم تتورع وسائل الإعلام المصريّة بكلِّ ما تملكه من إمكانيّات القتل الأدبي والتشويه، عن اتهامه بالخيانة والدعوة إلى تقديمه إلى المحاكمة، مع أنّه كان من أبرز الرموز التي دعت إلى تدّخل الجيش لعزل الرئيس محمد مرسي عن سدّة الرئاسة، ومنحه غطاءً مدنيًا في تحرّكه الانقلابيّ. ثمّ تلت ذلك حملة تفكيكٍ للحزب بعد انسحابه من جبهة الإنقاذ، كان آخر نتائجها استقالة أبرز رموزه من المكتب التنفيذيّ ومنهم جورج إسحق وإسراء عبد الفتّاح وبثينة كامل وهاني سري الدين وناصر عبد الحميد وغيرهم[٩].

ويمكن القول إنَّ وأد الأحزاب السياسيّة الناشئة التي كان من الممكن أن تشكّل أطرٍ شعبيّة تتنافس في ما بينها على أساس قواعد الديمقراطيّة، هو أهمّ نتائج المرحلة على مستوى السياسة الحزبية الداخلية. ولا شكّ بأنَّ السلوك الذي انتهجته رموز هذه الأحزاب أدى دورًا مساندًا لتهميش النهج المؤسساتيّ لمصلحة الطموح الشخصيّ[١٠]. وفي النهاية تبيّن عقم الانتهازية في حالة صعود الفاشية؛ فتحقيق الطموح الشخصيّ لم يعد ممكنًا بعد الانقلاب إلا بشروط مؤسسات الدولة العميقة التي تفضّل في النهاية رئيسًا ينتمي إليها أو في أفضل الأحوال يشكّل واجهةً مدنيّةً لها.

نستطيع أن نتأكد من ذلك عبر متابعة التصريحات الإعلاميّة للأحزاب السياسيّة؛ فالاعتراضات لم تعد تصدر الآن عن الأحزاب بشأن مداولات لجنة صوغ الدستور وخصوصًا تشريع المحاكمات العسكريّة وتحصين المؤسسة العسكريّة وعلى رأسها وزير الدفاع، والتي كانت مثار جدلٍ طوال المرحلة الانتقاليّة وفي عهد الرئيس المعزول محمد مرسي، بالإضافة إلى الجدل الدائر حول قانون التظاهر[١١]. وفي حال صدرت

---

[٩] "نص استقالة ١١ قياديًا بحزب الدستور على رأسهم "البرعي" و"سري الدين" و"إسحاق" و"بثينة كامل".. ويؤكدون: عدد الأعضاء تقلص إلى ألفين وانتشرت الخلافات الداخلية.. وزادت وتيرة التخوين وتصفية الحسابات"، **اليوم السابع**، ٢٠١٣/١٠/٢٧، انظر:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1314491#.UpQvlGzJS74

[١٠] حول الأسباب التي دفعت الأحزاب السياسيّة إلى تأييد الانقلاب العسكري، راجع: محمد المصري، "مصر: التظاهرات أداة فعل سياسيّ بديلة في ظلّ ضعف جماهيريّة الأحزاب"، **سياسات عربية**، العدد ٤ (الدوحة: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، ص ١٢٥-١٣٤.

[١١] مشروع "تنظيم حق الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية في الأماكن العامة"، والذي قدّمه وزير العدل في حكومة حازم الببلاوي للتصديق عليه من قبل رئيس الجمهوريّة المؤقت عدلي منصور في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣؛ إذ يصبح بموجبه لزامًا على أي مجموعة ترغب بالتظاهر أخذ الإذن من الحكومة قبل سبعة أيامٍ على الأقل، كما أعطى وزارة الداخليّة حقّ رفض أي تظاهرة ومنعها.

مثل تلك الاعتراضات، فإنّها تأتي على استحياء أو على لسان شخصيّات سياسيّة أو منّظمات حقوقية تُساق اعتراضاتها في وسائل الإعلام على أنّها تصريحات فرديّة أو هامشيّة سرعان ما يجرفها سيل عارم من أخبار "مكافحة الإرهاب" واعتقال عناصر الإخوان وفضّ تظاهراتهم. أما الأحزاب السياسية فتلتزم الصمت خوفًا، أو أنها عادت لترضى بالهامش الضيّق الذي يتيحه لها النظام كما كانت في عهد مبارك. لقد عادت هذه الأحزاب لتكون "معارضة رسمية" أو شبه رسمية كما كانت قبل ثورة ٢٥ يناير.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإنَّ القوى الثوريّة التي عُدّت حتى فترة قريبة فاعلًا أساسيًا في المشهد السياسيّ يُخشى من تحرّكاتها، غُيّبت تمامًا بعد أن صدّرت تظاهرات ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ صفًّا جديدًا من الشباب تبيّن لاحقًا أنّ قياداته كانت مرتبطة بشكلٍ وثيق بقوى الأمن ومراكز قوى الدولة العميقة[١٢]. وقد ثارت في الآونة الأخيرة عاصفة من التراشق الإعلاميّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ بين وجوه شباب حركة تمرّد كشفت عن حجم التنسيق بينهم وبين الأجهزة الأمنيّة ضد الرئيس مرسي، ثمّ تلت ذلك مواقف ومبادرات من الحركة تبيّن أنّها تحولت إلى ما يشبه المنظمة غير الحكومية NGO بعد أن أعلنت عن مبادراتٍ خالية من أي مضمونٍ سياسيّ كان آخرها مبادرة "مسؤول تحت المجهر"[١٣].

ومع صمت القوى المدنيّة التي كانت فاعلة قبل ٣٠ حزيران/ يونيو، تتصرّف السلطة الجديدة التي تقودها المؤسسة العسكريّة بحريّة نسبيّة في إعادة تشكيل النظام السياسيّ المصريّ بما يجعلها صاحبة الحق في

وقد استهجنت ثلاث منظّمات حقوقيّة القانون معتبرةً إياه جريمة وانتقاصًا من حقوق الإنسان. راجع: مؤسسة حريّة الفكر والتعبير وآخرون، "تعليق على مشروع قانون بتنظيم حق الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية في الأماكن العامة"، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣،

http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/tlyq_l_mshrw_qnwn_ltzhr_lslmy.pdf

وفي النهاية أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور هذا القانون في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣.

[١٢] راجع بهذا الخصوص: هاني عوّاد، "من الانتخاب إلى الانقلاب: قراءة في درس ٣٠ يونيو"، **سياسات عربية**، العدد ٤ (الدوحة: أيلول / سبتمبر ٢٠١٣)، ص٣٩. وقد دلّ على ذلك أيضًا ضعف الإعداد لفعاليات إحياء الذكرى السنويّة الثانية لأحداث شارع محمد محمود في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد كان هذا اليوم مناسبة احتجاجيّة ضدّ المجلس العسكريّ، الذي أُتهم قبل عامين بتدبير مذبحة ضدّ الثوّار المطالبين بحقوق شهداء ثورة ٢٥ يناير.

[١٣] "تمرد تطلق مبادرة "مسئول تحت المجهر" بصعيد مصر"، **اليوم السابع**، ٢٠١٣/١١/٩، انظر:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1335710

نقض أي توجّهٍ سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ، وهي تتمتع بإسنادٍ من "إمبراطوريّة الإعلام" التي تمتلك تأثيرًا واسع النطاق، بالإضافة إلى أجهزة الدولة العميقة التنفيذيّة والقضائيّة. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع المجازفة بالقول بأنّ أركان النظام السياسيّ قد استقرت وأن شبكة التحالفات التي ظهرت في ٣ تموز/ يوليو قابلة للاستمرار.

عن إمكانيّة ولادة نظام سياسي جديد: الملامح والتحديّات

من المبكر توصيف النظام السياسيّ المصريّ بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. إنّ أي محاولةٍ للجزم بخارطة النظام الحاليّة سوف تتجاهل أنّ الواقع المصريّ ما زال منذ سقوط نظام مبارك يعيش حالةً من السيولة التي قد تقلب موازين التحكّم والضبط في أي لحظة. ولعلّه من المفيد تذكّر الانطباعات التي سادت بعد أن أحال الرئيس المعزول محمّد مرسي المشير حسين طنطاوي وأغلب أعضاء المجلس العسكريّ إلى التقاعد في آب/ أغسطس ٢٠١٢؛ إذ ساد التفاؤل بطيّ صفحة العسكر نهائيًا واستقرار حكم المؤسسات، ثم كانت المفاجأة بعودة الجيش بغطاءٍ شعبي بعد أقلّ من سنة.

لقد سرّبت شبكة "رصد"؛ المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، تسجيلًا صوتيًا تناول جانبًا من حوارٍ بين وزير الدفاع عبد الفتّاح السيسي ورئيس تحرير جريدة **المصري اليوم** ياسر رزق بشأن رئيس التيار الشعبي حمدين صباحي، وقد تضمّن التسريب انتقادًا من قبل السيسي لصباحي بسبب ادّعائه على لسان السيسي بأنّه لن يترشّح لمنصب الرئاسة، موضحًا بأنّه لم يتخذ قراره بالترشّح من عدمه[١٤].

يكشف التسريب المذكور بأنَّ المؤسسة العسكريّة توقفت بعد الانقلاب عن التنسيق مع القوى السياسيّة الرئيسة التي دعمتها في خطوة عزل الرئيس السابق من منصبه. كما أنَّ انسحاب حزب الدستور من جبهة

---

[١٤] طالب حمدين صبّاحي حكومة حازم الببلاوي في ٣ آب/ أغسطس ٢٠١٣ بفضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بطريقة "أمنيّة"، وذهب إلى أبعد ما يمكن في التوافق مع رغبة النظام الجديد، وقد أبدى تأييدًا غير مشروط للعسكر ضدّ الإخوان المسلمين. راجع: "صباحي يسلم الببلاوي خطابًا رسميًا من التيار الشعبي"، وكالة أنباء ONA، ٢٠١٣/٨/١١، انظر:

http://onaeg.com/?p=1103304

ولسماع التسجيل الصوتي المذكور، انظر: http://leaks.rassd.com/sound2.htm

الإنقاذ واستقالة محمد البرادعي، تبيّن أنّ العسكر حريصون على اتخاذ مسافةٍ من مجمل القوى السياسيّة الطامحة لتأدية دورٍ في النظام السياسيّ المصريّ.

وعلى الرغم من أنَّ عددًا من الشخصيّات السياسيّة المحسوبة على جبهة الإنقاذ قد تقلّدت مناصب وزاريّة في حكومة حازم الببلاوي[15]، فإنّه من الواضح أنَّ الأنظار تتجه إلى منصب الرئيس القادم، فقد سبق للرئيس المعزول – في أكثر من مرّة – أن عرض على أحزاب جبهة الإنقاذ مناصب وزاريّة ضمن حكومة وحدةٍ وطنيّة، ورُفضت لأنّ القوى السياسيّة ترى أنَّ السلطة الحقيقيّة تكمن في منصب الرئاسة بغضِّ النظر عن السلطات التي يمنحها الدستور المصريّ للحكومة[16]. ولكنّ الأحزاب نفسها رضيت بتهميشها في مرحلة حكم العسكر، كما رضيت بالانقلاب على المسار الديمقراطي في سبيل الهدف الرئيس، وهو التخلص من حكم صناديق الانتخابات.

ومع ذلك، تحاول حكومة الببلاوي – قدر الإمكان – الإيحاء للرأي العام المصريّ بأنّها تضمّ "رجال دولة"، وترفع شعارًا رئيسًا مفاده إعادة الهيبة إلى الدولة بعد فترةٍ طويلةٍ من إهانتها مستظلةً بالدعم الشعبيّ للجيش الذي يمارس رقابةً فعليّةً عليها بعد أن تمّ تعيين عبد الفتّاح السيسي فيها نائبًا أول لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه وزيرًا للدفاع وقائدًا للقوّات المسلّحة. إنَّ ما تعنيه "هيبة الدولة" هنا ليس فاعليتها في إدارة الاقتصاد والمجتمع، بل في سطوتها الأمنيّة التي تعيد قواها وأجهزتها إلى أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة ٢٥ يناير.

مرت خارطة النظام السياسيّ المصريّ منذ ما قبل ثورة ٢٥ يناير بتحولاتٍ عديدة؛ ففي عهد مبارك كانت المؤسسة العسكريّة خاضعة لرئاسة الجمهوريّة التي استطاعت إدارة التناقضات بينها والمؤسسة الأمنيّة. وعند سقوط مبارك وانهيار الأجهزة الأمنيّة أمام الثورة الشعبيّة، أصيبت الدولة العميقة بزلزال سبّب الفوضى في أركانها، وبدا أنّ المجلس العسكريّ القديم برئاسة المشير طنطاوي يساير تحرّكات الشارع خشية وصول الثورة إليه. وقد أدى انتخاب رئيسٍ من خارج الدولة العميقة ومحاولته انتزاع سلطاته منها إلى شعور جميع

---

[15] تضم حكومة الببلاوي سبعة وزراء من حكومة هشام قنديل السابقة، وثلاثة وزراء من حزب الدستور (استقالوا جميعًا من المكتب التنفيذي للحزب)، ووزيرين من كلٍ من التيّار الشعبيّ، وحزب الوفد، والحزب المصريّ الديمقراطيّ الاجتماعيّ.

[16] وقد جعل دستور عام ٢٠١٢، الذي أُلغي بعد انقلاب ٣ تموز/ يوليو، الصلاحيات التنفيذيّة مناصفةً بين الرئيس والحكومة.

أركان النظام بالتهديد. ووفر انشغال الرئيس بالأزمات السياسيّة الوقت لإعادة ترتيب تحالفٍ بين الجيش وبقيّة أجهزة الدولة، والتي أدّت إلى الانقلاب[١٧].

يتميّز النظام السياسي المصري اليوم بالتحالف بين مؤسسّة الأمن ببنيتها وارتباطاتها مع شبكات ضخمة من "البلطجيّة"، وبين المؤسسة العسكريّة التي تتمتّع بشعبيّةٍ كبيرة. وهذه عكس المعادلة التي كانت في عهد مبارك؛ أي أنّ العسكر هذه المرّة هم رعاة النظام السياسي، وليس الأمن كما كان الأمر قبل الثورة. ومن المحتمل أن يجري الجيش تعديلاتٍ على البنية الأمنيّة ليضمن عدم خروجها أو استقلالها عنه، كما أنّه حريص على التخلص من رموز النظام القديم، أو على الأقل الابتعاد عنها.

وعلى الرغم من أنَّ بنية النظام السياسي المصري تبدو اليوم منسجمة مع نفسها مقارنةً بأي وقتٍ مضى منذ تنحي مبارك، فإنّ ثمّة تحديات ومصاعب يمكن أن يواجهها في المدى القريب:

الأولى: محدوديّة خبرة المؤسسة العسكريّة بالسياسة والميدان نظرًا لانعزال الجيش لفترةٍ طويلة عن الشأن العام وانشغاله باستثماراته وبأوضاعه الداخلية في عهد مبارك. وقد كادت هذه المسألة أن تودي بهيمنة الجيش بعد شهورٍ قليلة من تنحّي مبارك. واليوم تدلّ كلّ المؤشرات على أنَّ القادة العسكريين ما زالوا يعانون نقص الخبرة. ومن تلك المؤشرات الفضّ الدمويّ لاعتصامات الإخوان المسلمين، ومحاولة التخلص من ملف الرئيس المعزول عبر محاكمته، وهذه الأخيرة جلبت نتائج عكسية أظهرت توسّع التعاطف معه، وكذلك الاستهتار بالرأي العام الدولي.

الثانية: الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تعانيها البلاد، ومع أنّ دول الخليج (السعودية والإمارات والكويت) قد تكفّلت عمليًا بتغطيّة تداعيات الانقلاب المصريّ، فإنّ الأفق المستقبليّ لوضع الاقتصاد المصريّ سوف يبقى محكومًا بسياسات الحكومات الجديدة، ولا يبدو أنّه سوف يطرأ أي تغيير (إلا للأسوأ) على حجم الدخول وغلاء المعيشة في المستقبل المنظور. والمفارقة أنَّ الخطاب الذي استخدمته القوى السياسية ووسائل الإعلام التي ساندت انقلاب ٣ تموز/ يوليو، والذي يتباكى على الأوضاع الاقتصادية في

---

[١٧] عزمي بشارة، "الثورة ضدّ الثورة والشارع ضدّ الشعب، والثورة المضادّة"، **سياسات عربية**، العدد ٤ (الدوحة: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، انظر:

http://www.dohainstitute.org/release/2c3b5c81-bb62-4e49-b648-2e6aee06268e

ظل مرحلة مرسي القصيرة، تواجه الآن الخطاب نفسه من قبل القوى المناهضة للانقلاب وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

الثالثة: المعارضة السياسيّة الشديدة وغير المتوقّعة التي يبديها التحالف الوطني لدعم الشرعيّة بقيادة جماعة الإخوان المسلمين. والواقع أنّه من المستحيل أن يمضي النظام السياسي المصري في طريقه من دون أن يحلّ أزمته مع الجماعة، خاصّةً أنّ الأوضاع الميدانيّة في مختلف البقاع المصريّة اليوم تثبت بأنَّ العمق الشعبي للجماعة عصي على الاجتثاث، كما أنَّ الجماعة أثبتت أنّ بإمكانها خوض حربٍ نفسيّة ضد النظام الجديد كان أبرزها جملة التسريبات الصوتيّة التي أذاعتها مؤخرًا.

ويبقى من المهم الإشارة إلى أنَّ الفترة المقبلة سوف تشهدُ استفتاءً على الدستور واستعدادًا لجولاتٍ جديدة من الانتخابات البرلمانيّة والرئاسيّة؛ وعند توزيع الحصص أو التنافس عليها، لا مفر من الشقاق بين القوى التي أيّدت الانقلاب العسكريّ ما قد يقود إلى إعادة رسم الخارطة السياسيّة من جديد.

خاتمة

لا يمكن للنظام المصريّ بتحالفاته الحاليّة أن يمضي قدُمًا من دون إثارة أزمة مع القوى السياسيّة المختلفة، فالصيغة التي تُدار بها المرحلة الانتقاليّة والمُعبَّر عنها بتحالف المؤسسة العسكريّة والمؤسسة الأمنيّة، كانت ستجدي نفعًا قبل ثورة ٢٥ يناير. ولكن مع بروز أهميّة الرأي العام المصريّ كعنصرٍ مهم ومتغيّر عقب الثورة واحترام دول العالم لهذه الثورة وللمسار الديمقراطيّ، تبقى مسألة استقرار النظام محكومة بأدائه السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ.

إنَّ المشكلة التي تواجه مختلف القوى السياسيّة في المشهد المصريّ على مستوياته كافّة هي أنّ كلا الخصمين قد قررا الذهاب في مسارين سياسيين متوازيين وبلا رجعة، مع ضرورة التمييز بين سلوك المعارضة التي تتعرض للملاحقة حاليًا، وسلوك النظام الأمني – العسكريّ الملطّخ بالدماء.

وقد بيّنت هذه الورقة أنّه حتى لو قرّر النظام الحاليّ بصيغته الحاليّة المضيّ قدمًا في المرحلة الانتقاليّة والعودة إلى المسار الديمقراطيّ، فإنّه سوف يواجه مصاعب جمّة تتعلق بتهديد وحدة المعسكر الذي يواليه،

وبصورته كذلك أمام الرأي العام المصري. وما هو مقلقٌ أن يجد الشعب المصري نفسه وجهًا لوجه أمام عودة الديكتاتوريّة وإلغاء المسار الديمقراطيّ، ومن ثمّ إجهاض ما تبقى من منجزات ثورة ٢٥ يناير.

هكذا يتضّح أنّه من دون تسوية مقبولة لجميع الأطراف، ومع محاولة تكريس معادلة "غالب ومغلوب" بين أبناء الوطن الواحد، ومن دون مصالحة تاريخية بين القوى الإسلامية والعلمانية المؤيدة للتحول الديمقراطي، من المستبعد أن يتمكّن المصريون من تحقيق الاستقرار السياسي المطلوب لانطلاق عملية التنمية وبلوغ النتائج التي ينشدونها. ويبدو أنّ هذه المصالحة تحتاج إلى وقت لأنّ الثورة المضادة ما زالت في حالة هجوم واستنفار. وحالة الثورة المضادة قادرة لفترة أن تخفي عن أعين ضحايا الديماغوجيا والشوفينية عجز النظام عن إدارة البلاد.